

محضر جلسة الدورة العادية الثانية لسنة 2016

للنيابة الخصوصية لبلدية البطان

المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2016

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناءً على الاستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 23 ماي 2016 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الدورة العادية الثانية لسنة 2016 لمجلس النيابة الخصوصية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان دورتها العادية الثانية لسنة 2016 يوم السبت 28 ماي 2016 انطلاقاً من الساعة التاسعة صباحاً بمقر البلدية برئاسة السيد فوزي بالعربي رئيس النيابة الخصوصية.

وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- الأستاذ أحمد الغربي: المستشار البلدي

- محسن الطرابلسي: مستشار.

- مكرم البوشامي: مستشار.

- طه صوّه: مستشار.

فيما غاب دون عذر كل من:

- السيد زهير الميموني: مستشار.

- محسن الهمامي: مستشار.

- مروان قحيص: مستشار.

وعن الإدارة البلدية حضر السيد:

- محمد بن جبارة: الكاتب العام.

كما حضر الدورة السيد مصباح الحامدي القابض البلدي

افتتح السيد فوزي بالعربي رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بأعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين، وأشار إلى أن الأعضاء الحاضرين تتألف منهم الأغلبية القانونية حسب ما يستوجبه القانون الأساسي للبلديات.

ثم تولى عرض جدول أعمال الدورة على أنظار أعضاء النيابة قصد المصادقة عليه والذي تضمن النقاط التالية:
I. مسائل مالية:

1. متابعة سير الاستخلاصات

2 . متابعة تنفيذ الميزانية

3. تحويل اعتماد في ميزانية التصرف . مستحقات التأمين لسنة 2015.

II. ختم الحساب المالي لسنة 2015

III. سير برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2016.

IV. مشروع المستودع البلدي

V. تقدم سير الإحصاء العشري 2017-2026

VI. مراجعة الثمن المرجعي للمتر المربع المبني.

VII. برنامج تطهير الديون.

VIII. النظافة والعناية بالبيئة

IX. متابعة استهلاك الطاقة

X. الإطلاع على المناشير

XI. مسائل مختلفة:

1. وضعية مستلزم السوق الأسبوعية لسنة 2015.

2. صدور القانون المنقح لخطايا المخالفات الصحية

3. المهرجان الصيفي

4. الاستعداد لشهر رمضان

فصادق أعضاء النيابة الخصوصية على مشروع جدول الأعمال المذكور وبذلك إنطلق المجلس في أشغاله. وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن الدورة التمهيدية للدورة العادية الثانية كانت انعقدت يوم 23 أبريل 2016.

I- المسائل المالية:

1- متابعة تنفيذ الميزانية:

قدمت الإدارة البلدية كشفا مفصلا عن سير تنفيذ الميزانية جاء به ما يلي:

بيان العنوان	مقاييض الميزانية	نفقات الميزانية	النتيجة
العنوان الأول	267.240,976	142.583,884	124.657,092
مساهمة موارد العنوان I في نفقات العنوان II			
العنوان الثاني جزء 3 و4 ذاتي	180.860,935	0	180.860,935
العنوان الثاني اعتمادات محالة			
المجموع:	448.101,911	142.583,884	305.518,027

2- متابعة سير الاستخلاصات:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن المعروض على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية

للاحاطة جدولاً يتعلق بأهم المؤشرات الخاصة بسير الإستخلاصات إلى غاية 30 أبريل 2016:

الدورة العادية الثانية لسنة 2016 المنعقدة يوم السبت 28 ماي 2016

بلدية البطان 14017		بلدية البطان 14017		بلدية البطان 14017		بلدية البطان 14017							
ع	صنف	فصل	فقرة	ف	ف	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	انجاز الأشهر السابقة	انجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإيجاز
1	011	01101	00	00	00	المعلوم على العقرات المبنية	20 000,000		20 000,000	3 620,304		3 620,304	
1	011	01102	00	00	00	المعلوم على الأراضي غير المبنية	5 000,000		5 000,000	760,500		760,500	
1	012	01201	00	00	00	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	38 000,000		38 000,000	14 989,043		14 989,043	
1	012	01201	00	02	00	المبالغ المتأثية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان	20 000,000		20 000,000				
1	012	01203	00	00	00	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	1 000,000		1 000,000	100,000		100,000	
1	021	02101	00	00	00	مداخل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية	14 000,000		14 000,000	1 100,000		1 100,000	
1	023	02301	00	00	00	المعلوم العام للوقوف	1 000,000		1 000,000				
1	024	02402	00	00	00	معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام	20 000,000		20 000,000	10 880,440		10 880,440	
1	024	02404	00	00	00	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	2 000,000		2 000,000				
1	024	02405	00	00	00	معلوم عن أشغال تحت الطريق العام	5 000,000		5 000,000	247,000		247,000	
1	024	02406	00	00	00	معلوم الإشهار	1 000,000		1 000,000	60,000		60,000	
1	031	03101	00	00	00	معلوم التعريف بالإمضاء	5 000,000		5 000,000	1 178,500		1 178,500	
1	031	03102	00	00	00	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	2 000,000		2 000,000	430,000		430,000	
1	031	03103	00	00	00	معلوم تسليم بطاقات الحالة المدنية	3 000,000		3 000,000	681,500		681,500	
1	031	03199	00	00	00	معلوم تسليم الشهادت والحجج الأخرى	200,000		200,000				
1	032	03202	00	00	00	معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن	500,000		500,000				
1	032	03203	00	00	00	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	1 000,000		1 000,000	130,000		130,000	
1	032	03206	00	00	00	معلوم رخص البناء	1 500,000		1 500,000	265,000		265,000	
1	032	03208	00	00	00	معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام	800,000		800,000				
1	032	03209	00	00	00	معلوم رخص الدفن أو إخراج الجثث				3,200		3,200	
1	033	03302	00	00	00	معاليم الإيواء بمستودع الحجز	2 200,000		2 200,000	294,000		294,000	
1	033	03303	00	00	00	المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	25 000,000		25 000,000				

بلدية البطان 14017		بلدية البطان 14017		بلدية البطان 14017		بلدية البطان 14017							
ع	صنف	فصل	فقرة	ف	ف	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	انجاز الأشهر السابقة	انجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإيجاز
1	052	05210	00	00	00	مداخل كراء قاعات العروض والأفراح	1 500,000		1 500,000				
1	052	05211	00	00	00	مداخل كراء التجهيزات والمعدات	3 300,000		3 300,000	90,000		90,000	
1	060	06001	00	00	00	المناب من المال المشترك	295 000,000		295 000,000				
1	060	06003	00	00	00	منح ومساهمات مخصصة للتسيير	50 000,000		50 000,000	50 000,000		50 000,000	
1	060	06006	00	00	00	مداخل المخالفات لترتيب حفظ الصحة والشرطة الصحية	500,000		500,000	100,000		100,000	
1	060	06009	00	00	00	استرجاع مصاريف إصلاح الطرقات والأرصفة	500,000		500,000				
1	060	06099	00	99	00	مقايض مختلفة	1 000,000		1 000,000				
						مجموع البلدية	520 000,000		520 000,000	84 929,487		84 929,487	

ثم تناول أعضاء النيابة الخصوصية بالدرس سير الاستخلاصات البلدية إلى حد تاريخ المذكور ، فأبدوا ارتياحهم عن سير الاستخلاصات في الجملة ناهيك أنها تجاوزت 50 في المائة وهو أمر يؤكد أن تحقيق الميزانية على مستوى الموارد سيتم بلوغه بيسر في صورة تواصل الاستخلاصات على نفس النسق.

وقد تدخل السيد قابض المالية بطبربة محتسب البلدية ليشير إلى أنه حريص على القيام بالمطلوب منه بمتابعة كل ديون البلدية خاصة تلك المتعلقة بالمعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية، وطالب في هذا الإطار بتمكينه من بعض المعطيات المتعلقة بالمتلددين حتى يتسنى له جبرهم بالطرق القانونية على القيام بواجباتهم الجبائية تجاه البلدية.

فتعهد السيد رئيس النيابة الخصوصية بتمكينه من المطلوب في أقرب الآجال شاكرًا إياه على ما يبذله من مجهودات في هذا الإطار.

ولئن كان الرضاء ملحوظًا من قبل أعضاء النيابة الخصوصية فيما يتعلق بالأداء على العقارات المبنية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للعقارات غير المبنية باعتبار أن نسبة استخلاص المعاليم ضعيفة ولم تتجاوز 20 في المائة ودعوا إلى ضرورة القيام بجميع الإجراءات القانونية لاستخلاص المعاليم.

وفي المقابل فقد عبّر أعضاء المجلس عن الارتياح عمّا تحقق بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والتي بلغت 19 ألف دينار ومعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام التي تجاوزت 50 في المائة مما هو مرسوم بالميزانية.

وفي خصوص معاليم إشغال الطريق العام ورغم أهمية ما تم تحقيقه فإن أعضاء النيابة الخصوصية أجمعوا على ضرورة مكاتبة مركز الشرطة البلدية لحثه على القيام بحملات مستمرة من أجل دفع شاغلي الرصيف من مقاه ومحلات تجارية على أداء ما عليهم من معاليم بعنوان إشغال الرصيف أو وضع تيندات وستارات على محلاتهم، كما أكدوا على ضرورة قيام مركز الشرطة البلدية بما يلزم لدفع المتلددين من أصحاب المقاهي على دفع المعاليم المستوجبة على محلاتهم بعنوان مرسوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات والذي لم تتجاوز استخلاصاته 10 في المائة مما هو مرسوم بالميزانية.

وبخصوص المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي فقد دعا أعضاء المجلس إلى ضرورة مراسلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد تمكين البلدية من المعلوم الراجع لفائدتها.

3- تنقيح الميزانية:

عُرض على أنظار مجلس النيابة الخصوصية مشروع قرار يتعلق بتنقيح ميزانية التصرف لسنة 2016 وذلك بتحويل اعتمادات من الفصل 005.80.201.02 و013.80.201.02 إلى الفصل 21.80.201.02 وذلك للأسباب التالية:

* عند تنفيذ ميزانية سنة 2015 تبين أن اعتمادات الأجور لا تغطي الاستحقاقات الواجب القيام بها لخلاص أجور الموظفين والعملة لشهر ديسمبر وذلك بسبب الزيادات في المنحة الخصوصية التي عرفتها الأجور في شهر جويلية 2015، ونظرا إلى أن جل الاعتمادات تم استهلاكها فإن مجلس النيابة الخصوصية عند تنقيحه للميزانية في دورة نوفمبر 2015 وجد نفسه مضطرا لتحويل الاعتمادات التي كانت مرسمة بالفصل 09.201.02 المتعلق بخلاص معاليم التأمين إلى الفصل 01.101.01 المتعلق بالتأجير وحظي ذلك التحويل بمصادقة سلطة الإشراف، وتسنى حينئذ خلاص أجور شهر ديسمبر دون أي إشكال، غير أنه بالنتيجة لم يتم خلاص مستحقات التأمين.

واعتبارا إلى أن خلاصها على ميزانية سنة 2016 يتم باعتبارها ديونا، ونظرا إلى أن الاعتمادات التي تم ترسيمها في ميزانية 2016 لخلاص الديون لا تغطي كامل متخلدات التأمين، فإن الضرورة اقتضت الترفيع في هذه الاعتمادات من خلال تحويل اعتمادات متبقية من الاعتمادات المرسمة لخلاص متخلدات اتصالات تونس تبلغ 1.300 دينار ومتخلدات الوكالة الوطنية للتصرف في النفائات تبلغ 1.100 دينار وذلك بعد أن تم خلاص هاتين المؤسستين العموميتين في المتخلدات الراجعة لهما بما يجعل الاعتمادات الجمالية التي سيتم تحويلها من الفصل 005.80.201.02 و013.80.201.02 تبلغ 2.400 دينار وإضافتها إلى الفصل 02.201.80.21 لتصبح الاعتمادات الجمالية المرسمة بهذا الفصل 3.400 دينار وذلك حسب الجدول التالي:

النقص (-)			الزيادة (+)						
الاعتمادات النهائية	التحويلات	الإعتمادات المرسمة	بيان النفقات	الفصل	الاعتمادات النهائية	التحويلات	الاعتمادات المرسمة بالميزانية	بيان النفقات	الفصل
1.700	1.300	3.000	متخذات تجاه اتصالات تونس	005.80.201.02	3.400	2.400	1.000	متخذات تجاه الخواص	21.80.201.02
1.800	1.100	2.900	متخذات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	013.80.201.02					
3.500	2.400	5.900			3.400	2.400	1.000	المجموع	

وبعد التداول في الموضوع ومناقشته صادق أعضاء النيابة الخصوصية على مشروع القرار المعروض بتحويل الإعتمادات صلب الميزانية حسب المذكور

II- ختم الحساب المالي لسنة 2015:

أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أنه تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للبلديات وخاصة الفصل 33 منه الذي ينص على أن النظر في الحساب المالي يتم خلال دورة ماي يعرض على أنظار المجلس الحساب المالي للبلدية لسنة 2015 وذكر بالمناسبة بأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات التي تنص على وجوب انتخاب رئيس للجلسة ولرئيس البلدية أو النيابة الخصوصية في هذه الصورة وإن لم يعد مباشرة لخطته أن يحضر المناقشات لكن عليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع، فتم فتح باب الترشيحات لانتخاب رئيسا للجلسة فترشح الدكتور طه صوة بمفرده ووقع انتخابه رئيسا للجلسة والذي تولى تقديم الحساب المالي لسنة 2015 وفقا للبيانات التالية:

المقاييس:

الجزء الأول: المداخل الجبائية الإعتيادية

* الصنف الأول: المعاليم على العقارات والأنشطة

17.606,902

- المعلوم على العقارات المبنية

1.008,000

- المعلوم على العقارات غير المبنية

44.245,818

- معاليم أخرى "المعلوم على المؤسسات"

21.091,000

- المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية

255,000

- معلوم الإجازة على بيع المشروبات

84.206,720

جملة الصنف الأول

*** الصنف الثاني: مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي وإستلزام المرافق العمومية فيه**

10.030,000	- مداخيل الأسواق المستلزمة
14.757,784	- معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام
122,000	- معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء
1.793,500	- معلوم أشغال تحت الطريق العام
362,000	- معلوم الإشهار

27.065,284

جملة الصنف الثاني

*** الصنف الثالث: معاليم الموجبات والرخص الإدارية**

4.556,000	- معلوم التعريف بالإمضاء
1.585,500	- معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل
114,000	- معاليم رخص إشغال الطريق لتعاطي بعض المهن
2.940,500	- معاليم تسليم بطاقات الحالة المدنية
725,000	- معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية
796,800	- معاليم رخص البناء
97,400	- معاليم رخص الدفن أو إخراج الجثث
6.046,000	- معاليم الإيواء لمستودع الحجز
20.644,000	- المعلوم الاضافي على سعر التيار الكهربائي

37.521,200

جملة الصنف الثالث

الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الإعتيادية:
*** الصنف الخامس: مداخيل أملاك البلدية الإعتيادية:**

800,000	- مداخيل كراء قاعات العروض والأفراح
1.315,000	- مداخيل كراء التجهيزات والمعدات

2.115,000

جملة الصنف الخامس

*** الصنف السادس: المداخيل المالية الإعتيادية:**

275.274,000	- المناب المتأتي من المال المشترك
36.100,000	- موارد منقولة من فوائض العنوان الأول
100,000	- مداخيل المخالفات لتراخيص حفظ الصحة
480,711	- مداخيل إعتيادية أخرى

311.954,711

جملة الصنف السادس

جملة الموارد المحققة:

المبلغ	التبويب
84.206,720	جملة الصنف الأول
27.065,284	جملة الصنف الثاني
37.521,200	جملة الصنف الثالث
2.115,000	جملة الصنف الخامس
311.954,711	جملة الصنف السادس
462.862,915	المجموع

العنوان الثاني: موارد العنوان الثاني الجزء الثالث: الموارد المخصصة للبلدية

69.167,049	نقل فواضل:
559.355,493	موارد السنة
11.828,568	المبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة للسنة الأخيرة
9.372,900	الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول للسنة السابقة للسنة الأخيرة والمؤمنة خارج الميزان

مجموع موارد ميزانية البلدية:

649.691,010

بيان المصاريف: تأجير الأعوان القارين:

المبلغ	بيان المصاريف	الفصل
291.517,504	تأجير الأعوان القارين	01.101
-	تأجير الأعوان الغير القارين	01.102
291.517,504	جملة الفصلين 101 و 102	

جملة القسم الأول

291.517,504

القسم الثاني: وسائل المصالح نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية

المبلغ	بيان المصاريف	الفصل
120.415,970	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	02.201
120.415,970	جملة الفصل 02.201	

120.415,970

جملة القسم الثاني

المبلغ	بيان المصاريف	الفصل
7.783,242	التدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	03.305
7.783,242	جملة الفصل 03.305	

7.783,242

جملة القسم الثالث "التدخل العمومي"

خلاصة مصاريف العنوان الأول:

291.517,504	التأجير العمومي	القسم الأول
120.415,970	وسائل المصالح	القسم الثاني
7.783,242	التدخل العمومي	القسم الثالث
-	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	القسم الرابع
-	فوائد الدين	القسم الخامس
419.716,716	المجموع	

مصاريف العنوان الثاني:

614.729,177

جملة القسم السادس الاستثمارات المباشرة:

37.000,000

جملة القسم العاشر تسديد أصل الدين:

651.729,177

جملة نفقات العنوان الثاني:

1.071.445,893

مجموع نفقات الميزانية:

وبعد النقاش والتداول تم طرح الحساب المالي على الاقتراع فغادر السيد رئيس النيابة الخصوصية قاعة الجلسة تطبيقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات، وتمت المصادقة بالإجماع على ختم الحساب المالي لسنة 2015 كما هو مبين أعلاه.

III- متابعة تقدم سير برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2016:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس بأن البلدية برمجة انجاز 3 مشاريع

ضمن برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2016 وهي:

- الدراسة الفنية لتهيئة وتبليط الأرصفة.

- مشروع تهيئة تبليط الأرصفة.

- مشروع اقتناء معدات نظافة وطرق.

وأشار إلى أن البلدية شرعت منذ حصولها على الموافقة النهائية من قبل صندوق القروض على تمويل هذه المشاريع في القيام بالإجراءات المطلوبة، إذ تولت فتح استشارتين واحدة لتكليف خبير طبوغرافي لإنجاز رفع طبوغرافي وأخرى لتعيين مكتب دراسات يتولى إنجاز الدراسة الفنية تهيئة وتبليط الأرصفة بكامل المنطقة البلدية، وقد رست استشارة الخبير الطبوغرافي على السيد سمير الهامي فيما رست استشارة مكتب الدراسات على

Ingénierie, Assistance et Pilotage : IAP

وبعد أن تمت جميع الإجراءات ومنها تأشير السيد مراقب المصاريف العمومية فإنه سيتم خلال الأسبوع المقبل تمكين مكتب الدراسات الفنية من الإذن الإداري ليتولى إعداد الدراسة الفنية.

أما بالنسبة لاستشارة التزود بمعدات نظافة وطرقات فإن البلدية تولت القيام باستشارة في الغرض رست على مؤسستي كانكا لوكس وتينيماتاك باعتبار أن البلدية اختارت الثمن الأدنى من كل مترشح.

وأضاف السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه نظرا إلى أن ثمن Scie à و Plaque Vibrante و sol مرتفع للغاية باعتبار أن الأولى 2.217,600 والثانية بمبلغ 5.302,000، وعدم الحاجة المتأكدة لهما بشكل مستمر، وتطبيقا لقاعدة الحوكمة الرشيدة فإن الاتجاه سار نحو حذف هاتين الآلتين من جدول الشراءات واستغلال الاعتمادات لاقتناء معدات نظافة وطرقات تستحقها البلدية بشكل دوري، فوافق أعضاء النيابة على المقترح المذكور، مع الدعوة إلى الإسراع بالتزود ببقية الحاجيات، والدعوة إلى استشارة ثانية في نفس المجال.

أما بالنسبة لمشروع تهيئة وتبليط الأرصفة فسيتم الاعلان عن الاستشارة المتعلقة به بمجرد استلام البلدية لملف الدراسة الفنية من مكتب الدراسات.

IV- مشروع المستودع البلدي:

في خصوص المستودع البلدي الذي انطلقت أشغاله يوم 15 ماي 2015 ثم توقف في شهر جويلية من نفس السنة بعد أن رفض صندوق القروض في مرحلة أولى تمكين البلدية من مستحقات المقاول المكلف بإنجاز الأشغال قبل أن يتم تنزيل الجزء الأول من المستحقات، فقد أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية لم تتوصل إلى الحصول على وثيقة التمليك أو

ما يقوم مقامها من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية التي أفادت مصلحتها في شهر ماي الجاري بمقتضى مكتوب وجهته إلى البلدية أن الملف في طور الدراسة من قبل اللجنة المختصة، وأضاف بأن هذا التعطيل جعل الأشغال متوقفة إلى حد الآن، وعبر عن أمله في تفهم مصالح وزارة أملاك الدولة ناهيك أن الأمر يتعلق بمصالح إدارية عمومية. فطالب أعضاء النيابة بضرورة التسريع في وتيرة الاتصالات بمختلف المصالح جهويا ومركزيا من أجل حلحلة هذا الموضوع.

V- تقدم سير الإحصاء العشرية 2017-2026:

قدم السيد رئيس النيابة الخصوصية لأعضاء المجلس لمحة عن تقديم سير عملية الإحصاء العشري 2017-2026 للعقارات الخاضعة للمعلوم وأشار إلى أن الأمور تسير بوتيرة عادية وشارفت على نهايتها، وعبر عن شكره لأعوان الإحصاء للمجهود الذي قاموا بها في هذا الإطار، كما حيا المتساكنين الذين تفاعلوا مع أعوان البلدية وسهلوا لهم مهمتهم وقدموا لهم المعطيات التي رغبوا في الحصول عليها بكامل الأريحية. كما دعا الإدارة على مواصلة بقية الخطوات في هذا المجال حسب ما تم ضبطه بمقتضى منشور السيد وزير الشؤون المحلية.

VI- مراجعة الثمن المرجعي للمتر المربع المبني:

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على أعضاء المجلس مقترحا يتعلق بمراجعة الثمن المرجعي للمتر المربع المبني الذي يتم احتسابه في عملية تحديد المعلوم على العقارات المبنية، وأضاف أن الأمر الضابط للحد الأدنى والحد الأقصى للثمن المرجعي ترك الحرية للمجالس البلدية لاختيار الثمن المرجعي. وأشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أن البلدية تعتمد إلى حد الآن على القرار البلدي عدد 552 المؤرخ في 14 جوان 2006 الذي اعتمد الأثمان المرجعية التالية للمتر المربع لكل صنف من أصناف العقارات الأربعة وهي:

الصنف الأول: 110 دينار

الصنف الثاني: 165 دينار

الصنف الثالث: 225 دينار

الصنف الرابع: 275 دينار.

وبعد التداول والنقاش بين أعضاء النيابة الخصوصية وافق الحاضرون بالإجماع على اعتماد الثمن المرجعي التالي لكل صنف من الأصناف كما يلي:

صنف العقار	المساحة المغطاة	الثمن المرجعي للمتر المربع المبني (بالدينار)
الصنف 1	مساحة لا تتعدى 100 متر مربع	120
الصنف 2	مساحة تفوق 100 متر مربع ولا تتعدى 200 متر مربع	180
الصنف 3	مساحة تفوق 200 متر مربع ولا تتعدى 400 متر مربع	250
الصنف 4	مساحة تفوق 400 متر مربع	300

VII- برنامج تطهير الديون

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على أنظار أعضاء المجلس الديون المتخذة بذمة البلدية وهي أساسا ديون تعود على الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 137.997،294 ديناراً وصندوق القروض.

وأضاف أن الأمر لا يثير أي إشكال بالنسبة لصندوق القروض باعتبار أن هناك اتفاقية بين البلدية والصندوق تقضي بتمكينه سنويا من قسط يبلغ 73 ألف دينار ينزل لفائده على دفعتين والبلدية مستمرة في احترام تعهداتها بما يجعل هذا الدين يخرج عن إطار ضبط برنامج لتطهيره، في حين أن ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز تستوجب النظر لضبط برنامج لخالصها.

وعن استفسار أعضاء المجلس عن سبب هذه الديون ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أنها تعود إلى سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 رغم حرص البلدية على خالص مستحقات الشركة، مضيفا أن الأمر بالنسبة لسنتي 2014 و2015 لا يشمل إلا شهرين بالنسبة لكل سنة، موضحا أن البلدية كانت حريصة على خالص مستحقات هذه المؤسسة الوطنية غير أنها لم تتمكن من ذلك، مشيرا أن هذه الديون ورغم أهميتها بالنسبة لميزانية محدودة كميزانية بلدية البطان إلا أنه يبقى مقدورا على الإيفاء بها وتسديدها.

ثم تداول أعضاء المجلس في كيفية وضع جدول زمني لخالص هذه الديون فتم الاتفاق بالإجماع على أن تقوم البلدية بخالص متخلدات سنتي 2014 و2015 على ميزانية سنة

2016 وذلك على جزئين و خلاص متخلدات سنة 2013 سنة 2017 و خلاص متخلدات سنة 2013 سنة 2018 مثلما يبرز ذلك الجدول التالي:

بعنوان سنة 2015		بعنوان سنة 2014		بعنوان سنة 2013	بعنوان سنة 2012	جملة الديون
شهر نوفمبر	شهر سبتمبر	شهر نوفمبر	شهر سبتمبر	51.269,730	39.555,059	137.997,294
15.135,052	7.983,257	10.108,393	13.945,803			
برنامج التطهير						
سنة 2018		سنة 2017	سنة 2016		جملة الديون	
			جزء 2	جزء 1	137.997,294	
51.269,730		39.555,059	23.118,309	24.054,196		

VIII - النظافة والعناية بالبيئة:

أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أنه على الرغم من المجهود المحمود لأعوان البلدية الذين يقومون بالمطلوب منهم في مجال النظافة بما جعل المدينة لا تعرف مظاهر انتشار الفضلات المنزلية، فإن الواجب يقتضي دائما العمل بنفس النسق والحماس للمحافظة على نظافة المدينة.

فتدخل الدكتور طه صوة المستشار البلدي ليشير إلى أنه لا بد من مزيد متابعة العملة خاصة على مستوى احترام التوقيت إذ تمت ملاحظة عدم التزام البعض بالتوقيت، فتعهد السيد رئيس النيابة الخصوصية بأن الإدارة ستقوم بالتنبيه على كل من يخل بالتوقيت الإداري ودعوته إلى الالتزام والانضباط وكل من لا يستجيب سيتم تطبيق الإجراءات النافذة في الغرض عليه.

كما تطرق أعضاء المجلس إلى التوقيت الذي سيتم اعتماده خلال شهر رمضان باعتبار أن طبيعة الشهر الفضيل تقتضي إدخال تحوير على توقيت جمع الفضلات المنزلية فاقترح الأعضاء الحاضرين أن يكون الانطلاق في جمع الفضلات المنزلية بداية من الساعة الحادية عشرة ليلا أو منتصف الليل، على أن يتم خلال اليومين الأولين وضع فريق طوارئ تعهد له مهمة التدخل في الإبان إن باعتبار أن بعض المتساكنين قد لا يلتزمون بالتوقيت الجديد ويتولون إخراج فضلاتهم المنزلية في الصباح.

أما بالنسبة لفريق الكنس فإنه يواصل عمله بصفة اعتيادية ودون أي تغيير على توقيته.

كما ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه يتم في هذه الأيام التدخل لدهن حواشي الطرقات ودعا إلى ضرورة الاعتناء بالأشجار والمساحات الخضراء بالري والشذب والتهديب.

وفي هذا الإطار دعا الأستاذ احمد الغربي إلى مزيد الاعتناء بالمساحات الخضراء وهي أساسا المتواجد أمام مقهى يوسف من خلال تركيز حاجز حديدي ومزيد غرس نباتات الزينة بها ومنع أي انتصاب بها ونفس الشيء بالنسبة لتلك المتواجدة في الجهة المقابلة لمقهى أميرة.

IX - متابعة استهلاك الطاقة:

قدم السيد رئيس النيابة الخصوصية حوصلة لأعضاء النيابة عن استهلاك المحروقات وأشار إلى أن ما تم استهلاكه هو في حدود المعدل مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة وبالتالي ليس هناك أي إفراط. وأضاف أن الإدارة حريصة على ترشيد استهلاك المحروقات ويتم متابعة الأمر بصفة مستمرة ومسترسلة.

وقد أكد السيد الكاتب العام في هذا الإطار أن التعليمات واضحة للأعوان بضرورة الحرص على إطفاء كل الأجهزة الكهربائية عند مغادرة العمل سواء كانت المكيفات أو الأجهزة الإعلامية أو الفوانيس وسواها.

X- الإطلاع على المناشير:

تم تمكين أعضاء النيابة الخصوصية من مجموعة المناشير الواردة على البلدية في فترة ما بين الدورة الأولى والثانية وهي تتعلق ب:

- المنشور المشترك عدد 33 بتاريخ 23-10-2008 حول تركيز هوائيات محطات الهاتف الجوال بأماكن الخواص.

- منشور السيد وزير الشؤون المحلية عدد 4 بتاريخ 11 فيفري 2016 المتعلق بالإحصاء العام للعقارات المبنية وغير المبنية الخاضعة للمعالم الراجعة للجماعات المحلية للفترة 2016/2017.

XI- مسائل مختلفة:

1- وضعية مستلزم السوق الأسبوعية لسنة 2015:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أن مستلزم السوق الأسبوعية عن سنة 2015 لم يتم بخلاص كامل مبلغ اللزمة إذ تخلد بذمته دين في حدود 9 آلاف دينار، وأضاف أن البلدية كانت قامت بتوجيه إنذار بالدفع له عن طريق عدل منفذ لخلاص ما تخلد بذمته، لكنه قام برفع قضية لدى المحكمة الابتدائية بمنوبة لطلب التخفيض له في ثمن اللزمة باعتبار تعرضه لصعوبات حالت دونه وتحقيق مداخل تمكنه من الإيفاء بالتزاماته تجاه البلدية، وبعد عدة جلسات اقتضاها سير القضية قضت المحكمة برفض دعوى المستلزم.

ثم عرض الموضوع على أنظار أعضاء المجلس ليقرروا في شأنه ما يروونه مناسباً، وبعد النقاش والتداول، وحيث تدخل السيد القابض مشيراً إلى أن المستلزم قدم قضية أيضاً ضد القباضة طاعناً في الإجراءات التي شرعت في القيام بها ضده لاستخلاص ديون البلدية، وأضاف أن القباضة ستقوم بداية من يوم الاثنين 30 ماي بالقيام بالإجراءات القانونية لدفعه على خلاص ما عليه لفائدة البلدية، فإن مجلس النيابة الخصوصية توافق حول ترك المسألة للسيد القابض لاستخلاص ديون البلدية مع بقاء البلدية على استعداد للقيام بما يجب القيام به بالتنسيق مع السيد القابض.

2- صدور القانون المنقح لخطايا المخالفات الصحية:

أحاط السيد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس بصدور القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنقيح القانون عدد 59 لسنة 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية وأمداهم بنسخ منه، وقد دعا أعضاء المجلس إلى ضرورة تفعيل هذه القانون بالتنسيق مع مركز الشرطة البلدية لردع المخالفين.

3- المهرجان الصيفي

بخصوص المهرجان الصيفي تطرق الحاضرون إلى الموضوع من زاوية ما يمكن توفير لهيئة المهرجان التي أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى كونها فاعلة ومتحمسة لإعادة الإشعاع لهذا المهرجان، مؤكداً أن البلدية على استعداد لتوفير كل ما تحتاجه هيئة المهرجان لإسهام في إنجاحه.

5- الاستعداد لشهر رمضان

أوضح السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية على أتم الاستعداد لشهر رمضان وتم إعداد برنامج تدخلات يومي فإلى جانب رفع الفضلات المنزلية فإنه سيتم مثلما جرت العادة القيام برش الطرقات الرئيسية بالمياه لتلطيف أجواء الصيف الحارة، إلى جانب كنس الطرقات وعبر عن أمله أن يتفاعل الأهالي مع مجهودات البلدية حتى تتم المحافظة على نظافة المدينة خلال هذا الشهر الفضيل وخلال بقية الأشهر أيضا.

وقبل أن ترفع الجلسة جدد السيد رئيس النيابة الخصوصية شكره إلى كافة الحاضرين لمواكبتهم أشغالها.

وعلى الساعة منتصف النهار رُفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية

فوزي بالعربي